

بيان إدانة

جريمة استهداف طائرات
العدو الإسرائيلي لمنشآت
مدنية وحيوية في ميناء الحديد
بسلسلة من الغارات الجوية

14 محرم 1446 هـ
20 يوليو 2024 م



المركز القانوني للحقوق والتنمية
www.lcrdye.org



المركز القانوني للحقوق والتنمية
Legal Center for Rights and development

بيان إدانة جريمة استهداف طائرات العدو الإسرائيلي لميناء الحديد للمرة الثانية بتاريخ الأحد 26 ربيع الأول 1446 هـ الموافق 29 سبتمبر 2024 م

وقف المركز القانوني للحقوق والتنمية أمام الجريمة النكراء التي أرتكبها طيران العدو الإسرائيلي مساء يوم الأحد بتاريخ 26 ربيع الأول 1446 هـ الموافق 29 سبتمبر 2024 م بشنه سلسلة من الغارات الجوية مستهدفاً بعدد منها ما تبقى من خزانات وقود ميناء الحديد للمرة الثانية، مما أسفر عن استشهاد (4) مدنيين وإصابة (27) مدنياً آخر، وتدمير واحتراق خزانات الوقود أحدها كان ممتلئاً بالوقود، وتدمير عدد 8 صهاريج محملة بالنفط، كما استهدف عدة غارات محطة الكهرباء بمنطقة الحالي مما أسفر عن تدميرها وخروجها عن الخدمة وهي المحطة الوحيدة التي كانت تغذي مئات الآلاف من سكان الحديد بالكهرباء، بعد تدمير طيران العدو الإسرائيلي في هجماته الجوية السابقة محطة الكهرباء برأس الكثيب، تأتي هذه الهجمات الجوية الإجرامية للعدو الإسرائيلي على ميناء الحديد المعروف بطابعه المدني في ظل استمرار هجماته واعتداءاته الوحشية بحق المدنيين في لبنان وفلسطين وتوسعه في شن غارات جوية على المنشآت المدنية في اليمن واستهداف المدنيين الأبرياء في أماكن الاستهداف بميناء الحديد الذي يغذي سكان اليمن بالوقود التي تم استيرادها عبر الميناء للسكان اليمنيين، وتعد هذه الجريمة من جرائم الحرب المنصوص عليها في القانون الدولي الإنساني بحسب المادة 54 من البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977 بشأن حماية الأعيان والمواد التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين والتي نصت الفقرة الثانية منها على: "يحظر مهاجمة أو تدمير أو نقل أو تعطيل الأعيان والمواد التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين، ...".

المركز القانوني للحقوق والتنمية إذ يدين ويستنكر هذه الجريمة البشعة بحق الإنسانية ويطالب بالتحقيق والمسائلة الجنائية للعدو الإسرائيلي، كما يعتبر الأمم المتحدة ومجلس الأمن شريكين أساسيين في جميع الجرائم جراء تقاعسهم عن تحمل مسؤولياتهم القانونية والأخلاقية والتعامل بجدية وحزم تجاه هذه الجرائم.

كما يجدد المركز القانوني مناشدته للمجتمع الدولي والمنظمات الحقوقية والإنسانية وجميع شرفاء وأحرار العالم إلى تحمل مسؤوليتهم الأخلاقية والإنسانية في مناصرة الشعب الفلسطيني المظلوم وإدانة الجرائم المروعة المرتكبة من قبل الكيان الصهيوني الغاصب والضغط على مجلس الأمن للقيام بواجبهم القانوني والأخلاقي في حماية المدنيين والمنشآت المدنية وإيقاف الحرب وفك الحصار وجميع أشكال العدوان على فلسطين وشعبه.

صادر عن المركز القانوني للحقوق والتنمية

صنعاء - الاثنين 27 ربيع الأول 1446 هـ الموافق 30 سبتمبر 2024

